حـــرب المضائـــق مـــن وجهـــة نظـــر صينية

في بحثي عـــن دور للصين في أزمة المضائق العربية، والحرب الجارية بين الولايات المتحدة وإيـــران، توصلت إلى نتائج مهمة في تقييم هذه القوة العظمى الصاعـــدة إلى المركز الأول في التحولات الدولية، بما يســـتحق أن يتم التعريف بهـــا، كمدخل مهم وضـــروري في تقدير البدائـــل الأكثر ثقة لمواجهة سياســـات الهيمنـــة الجديدة التي تجتاح العالم منذ ســـقوط النظام الدولي، الذي نشـــأ بعد الحـــرب العالمية الثانية. وســـأبدأ هنا بطرح نتائج هـــذا البحث برؤية موجزة حول اســـتراتيجية الصيـــن مع الإعلام كمدخل للتعرف علـــى دورها في الأزمة الراهنة (أغلب نتائج هذا البحث مستقاة من تقارير صينية، تـــم ترجمتها آليا إلى العربية).

لماذا لا تروج الصين لسياساتها إعلاميا؟

لدى الصين سياسات واضحة تجاه أزمتي هرمز وباب المندب، لكنها لا تروج لها إعلاميًّا بالطريقة الغربية، والســـبب ليـــس غياب الرغبة فـــي التأثير، بل هو خيار اســـتراتيجي واعٍ يعكس فهم بكين لطبيعة قوتها الناعمة، وطبيعة الجمهور الغربي، وطبيعـــة ما هو على المحك في هذه الأزمة تحديـــدًا. وبنـــاءً على هذه الاستراتيجية لا تتبنى الصين «الضجيج الإعلامي» الغربي، لأن «الصمت» في هذه الحالة، بمنظورها، هو أيضا استراتيجية، وليـــس غبابًا، وخصوصًا أنها لا تريد أن تُصبـــح «طرفًا» في الصـــراع، بل لتبقى «الوسيط المقبول» من جميع الأطراف.. وهناك أسباب أخرى تتعامل معها الصين بذكاء إعلامي وسياسي يناسب الظرف.

ورغم ذلك فالصين غير صامتة تمامًا، ولكن تتحدث بشـــكل مختلف من خلال تصريحات المتحدث باســـم الخارجية، وبيانـــات مندوبيها في الأمـــم المتحدة، وكلها موجودة، لكنها مصممة للجمهور الدبلوماســـي، وليس للجمهـــور العام. والفـــرق الجوهري هو فـــي مفهوم «مَن يخاطب مَن»؛ أمريـــكا تخاطب جمهورها الداخلـــي (انتخابات، أســـعار بنزين)، والعالـــم، عبر إعلام ضخـــم وصاخب؛ والصين تخاطب الحكومات والمنظمات الدوليـــة عبـــر بيانات رســـمية هادئة، والهـــدوء هو الســـلاح الصيني في هذه المعركة، والدبلوماسية الهادئة هي أداتها التـــي تجعلها مقبولة من الجميع.. أي أن الصين تستخدم اســـتراتيجية «الصوت المنخفـــض» التي تتناســـب مع مصالح الصيـــن في هذه الأزمة؛ وهي البقاء فوق الاستقطاب، والحفاظ على علاقات مربحة مع جميع الأطراف، مـــن دون أن تتحمل كلفة «الانحياز» الذي لا تســـتطيع تحمل تبعاته (نفوذ بكين تحـــت الاختبار: هل تنجح الصين في كبح جماح إيران).

الدور الصيني في أزمة المضيقين

وبقراءة في اســـتراتيجيات الصين حول أزمة مضيقـــي هرمز وباب المندب وفي مواجهة واشـــنطن، يمكـــن تقدير الدور الصينـــي بأنه ليس دور «التحدي العســـكري المباشـــر»، بل دور «البديل البنيـــوي»، الذي يقلل مـــن قيمة الورقة الأمريكية فـــي المنطقة، من دون أن يحل محل أمريكا كقوة أمنية.

الصيـــن لا تريد، ولا تســـتطيع، أن تكون «الشـــرطي الجديد» للخليج؛ لكنها تبني لنفســـها موقعًا لا يمكن لواشنطن تجاهله، وهو موقع الطرف الوحيد القادر على التحدث مع جميع الأطراف، والمورد الرئيســـي للبديل الاقتصادي والتقني، وصاحـــب المصلحة الكبـــرى في إبقاء الممرات مفتوحة.

عدم التدخل العسكري

الصين لـــم تنضـــم إلى أي تحالف عسكري بقيادة أمريكية لحماية الملاحة، ولم ترسل سفنًا حربية إلى هرمز أو باب المنـــدب.. موقفها الرســـمي في مجلس الأمن كان واضحًا، وهو: الدعوة إلى وقف فوري لإطـــلاق النار، ورفـــض الهجوم على المنشآت المدنية، وحل المشكلة من جذورها السياســـية وليس بقوة السلاح (Escalation of conflict must be prevented – Chinadaily.com.cn).



○ بقلم: سميرة بن رجب.

هذا الموقـــف ليس ضعفًـــا، بل هو حساب اســـتراتيجي.. إذ تعتمد الصين على المنطقة لاستيراد حوالي 42% من نفطها، لكنها لا تريـــد أن تُجرَّ إلى صراع عسكري مفتوح مع إيران أو مع الحوثيين.

وفـــي الوقت نفســـه، لا تثق الصين فـــي أن الانضمام إلى المظلـــة الأمريكية ســـيمنحها نفوذًا، بل ســـيجعلها تابعة لأجندة واشنطن.. لذلك، اختارت «الحياد النشـــط»، لتحافـــظ علـــى علاقات مع الجميع، وتســـتخدم نفوذها الاقتصادي للضغـــط من أجل التهدئـــة، من دون أن تحمل راية الحرب.

النفوذ الاقتصادي

هنا يظهـــر الفـــارق الجوهري بين الدور الصيني والأمريكي؛ الصين لم تحم الممرات بقوتها البحريـــة، لكنها خففتَ الصدمة الاقتصادية بطريقة لم تســـتطع واشنطن فعلها.

الدور الاقتصادي الصيني هنا كان في الأداء الآتـــي: –1 في الفترة من مارس إلى يوليـــو 2026م عملت الصين طوعًا على تخفيض وارداتها النفطية بمقدار 350–400 ألف برميـــل يوميًّا، وهو ما عوّض نصف العجـــز العالمي الناتج عن إغلاق هرمـــز. –2 وبفضل التوســـع الهائل في الســـيارات الكهربائية والطاقة المتجددة انخفض الطلب الصيني على النفط بشكل هيكلي؛ إذ فـــي الربع الثاني من 2026م، وحدها السيارات الكهربائية استبدلت 1.5 مليون برميل يوميًّا من اســـتهلاك النفط (مراجعـــة الاقتصاد الصينـــي: تعكس مســـؤولية الطاقة لقوة كبرى من خلال تقليل واردات النفط – شـــبكة الاقتصاد الصينيـــة – مترجم آليًّا من تقرير باللغة الصينيـــة). –3 والنتيجـــة كانت، بينما واشنطن تتحدث عن «أزمة طاقة عالمية»، كانت الصين تتصرف كصمام أمان يمنع انفجار الأســـعار؛ وهذا ما يمنحها نفوذًا كبيرًا في أي مفاوضات مســـتقبلية حول أمن الطاقة؛ لأن العالم يدرك أن استقرار الأسواق يعتمد جزئيًّا على قرارات بكين، وليس فقط على الأساطيل الأمريكية.

الورقة الدبلوماسية.. الوسيط الذي لا غنى عنه

تقاريـــر غربيـــة (منهـــا صحيفـــة «لوفيغارو» الفرنســـية) وصفت الصين بأنها «الدولـــة الوحيدة القـــادرة على إقنـــاع إيـــران بتقديم تنـــازلات نووية وإعادة فتح هرمـــز ([الإعلام الأوروبي عن الصين] الإعلام الفرنسي: قد تصبح الصين وســـيطا رئيسيا في أزمة الشرق الأوســـط – يورو نيوز أدفايزر – يورو نيوز – يـــوروب تايمـــز ... مترجم من تقرير باللغة الصينية). وهذا ليس مجرد كلام دبلوماســـي، بل لأن الصين تشتري النفط الإيراني، وتحافـــظ على علاقات اقتصادية عميقة مع طهران؛ وفي الوقت نفسه تحافظ على شراكة استراتيجية مع المملكة السعودية (أكبر مورد نفط لها) ومع دولة الإمارات.

في مجلـــس الأمن طالبـــت الصين بفتح هرمز، لكنها لم تدن إيران، بل دعت الولايـــات المتحدة وإيـــران إلى العودة إلى المســـار الدبلوماســـي. هذا الموقف يضعها فـــوق الاســـتقطاب، ويجعلها مقبولة كوســـيط من الطرفيـــن (وزير الخارجية الصيني يطـــرح 4 مقترحات لتعزيز التعاون في إطار «مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا»).

ما الذي تريده الصين فعلا؟

مما سبق يمكن اســـتنتاج أن الهدف الصينـــي ليـــس «هزيمة أمريـــكا» في الخليج، بل تقليل قيمة الورقة الأمريكية في المنطقة، عبر بناء بدائل وظيفية تجعل واشنطن أقل قدرة على استخدام الممرات البحرية كورقة ضغط، وذلك: –1 بإبقاء الممرات مفتوحة نظرًا ل إلى حاجتها إلى النفط. –2 بتقليل الاعتماد على هرمز عبر تنويع مصادر الطاقـــة وتطوير الطاقة المتجددة. –3 ببناء نفوذ دبلوماسي دائم بحيث تصبح شريكًا لا يمكن تجاوزه في أي ترتيـــب إقليمي جديد. –4 بعدم تحمل أعباء عسكرية.

الصين لا تتدخل عسكريًّا، بل تواجه بمنطق مختلـــف، فعندما تعرض أمريكا الأمن مقابل الـــولاء، فإن الصين تعرض الاستقرار الاقتصادي مقابل الشراكة.

إن ما يحدث فعلا هو أن دول الخليج بدأت تدرك أن واشنطن لا تحميها، بينما الصين لا تطلـــب منها أن تختار، بل تقدم بديلا عمليًّا للتنمية والطاقة. هذا لا يعني أن الصين «ستطرد» أمريكا من الخليج، لكنه يعنـــي أن النظـــام الإقليمي القادم سيكون أكثر تعقيدًا، إذ لا تكون واشنطن الطرف الوحيد الذي تحتفظ دول الخليج بعلاقة استراتيجية معه.

وهنا نتوقف لنسأل، ما نسبة نجاح الاســـتراتيجية الصينيـــة في الشـــرق الأوســـط؟ والإجابة المختصـــرة تقول إنه لا توجد نســـبة نجـــاح دقيقة قابلة للقياس في هذا الشـــأن، لكن المعطيات المتاحـــة تُظهر أن الصيـــن حققت ما لم تحققـــه أمريـــكا بكلفة أقـــل بكثير، وأن معرفة النجـــاح هنا تتم بقياس «النفوذ» وليس «السيطرة». وبهذا الإطار الصين ناجحـــة جدًّا في «كســـب النفـــوذ» من دون تحمل المســـؤولية، إذ بينما تتنازع واشنطن حول إعادة هندسة بناء قواعدها المتضررة في المنطقة، وسّـــعت الصين نفوذها من دون نشر جندي واحد، وهذا يُثبت أن «القوة العسكرية» ليست مرادفة للنفوذ، بل للسيطرة.

والنجاح الآخـــر يكمن في أن الصين هـــي الشـــريك التجاري الأكبـــر للدول العربية، وتحظى باعتراف دبلوماسي من جميع الأطـــراف المتنازعة، بينما تاريخ واشنطن العســـكري يمنعها من أن تكون وسيطًا محايدًا. وزاد على ذلك أن الحرب الأخيرة جعلت دول الخليج تدرك حقائق مهمة حـــول أمن المنطقة لم تكن واضحة ســـابقًا، وهذا يفتح للصين مجالا للعب دور في تشـــكيل النظام الإقليمي الجديد، مـــن دون أن تحل محـــل أمريكا كضامن أمني أو «شرطي» المنطقة.

بالمحصلـــة، يمكن القـــول إن نجاح الصين ليس في هزيمـــة أمريكا، بل في جعل وجود أمريـــكا أقل قيمة عبر تقديم بديل اقتصـــادي ودبلوماســـي لا يمكن تجاهله.

sr@sameerarajab.net

«بلدي الشـــمالية» يوافق على اســـتملاك عقار بالمالكية لإنشاء 70 موقفا عاما

كتب: محمد القصاص



○ زينب الدرازي.

أعلنت ممثلة الدائرة الثانية عشرة بمجلس بلدي الشمالية زينب الدرازي موافقة المجلس، خـــلال جلســـته الاعتيادية، على مقترحها استملاك العقار رقـــم (10010339) بمنطقة المالكيـــة، مجمـــع 1034، وتخصيصه لإنشـــاء مواقف عامة للســـيارات تســـتوعب نحـــو 70 مركبة، بما يســـهم في تخفيـــف الازدحام وتلبية احتياجـــات المصلين ورواد المحال التجارية والمنشـــآت الخدمية بالمنطقة.

وأوضحـــت أن العقـــار المقترح يقع على طريق 3424، وهـــو أرض فضـــاء مملوكة ملكية خاصة، تبلغ مساحتها نحو 1147 متراً مربعاً، مشيرة إلى أن الملاحظـــات الفنيـــة الأولية أكدت إمكانية استيعابه نحـــو 70 موقفاً، وعدم وجود مانع فنـــي مـــن تخصيصه لهذا الغرض، وفقاً للدراســـة المعروضة على المجلس.

وبينـــت أن المقترح يأتي استجابة للنقص في المواقف العامة بالمنطقـــة، التي تضم خمســـة مبانٍ تجارية كبيرة تحتضـــن محـــال ومعاهـــد وصالونات وأنشـــطة خدمية متنوعـــة، وتســـتقطب أعداداً كبيرة من الـــزوار يومياً، إلى جانـــب الأهالـــي والمصلين وأصحـــاب المؤسســـات والعاملين فيها.

وأضافـــت أن نقل صلاة الجمعـــة مؤقتاً إلى مســـجد الشـــيخ مرشد، بســـبب هدم جامع كـــرزكان وإعادة بنائه، زاد من الضغط على المواقف المتاحة، مؤكدة أن الحاجة إلى المشروع لا تقتصر على فترة نقل الصلاة، بل ترتبط بطبيعة المنطقـــة ونشـــاطها الديني والتجاري.

وأشـــارت الدرازي إلى أن العقار رقـــم (10045087)، ســـبق التابـــع للبلديـــات، تخصيصـــه للمواقف المؤقتة وتهيئته بالكامل من قبل وزارة الأشـــغال، إلا أن صدور قرار بتغيير تصنيفه لاستثماره في مجال الأمن الغذائي يستدعي توفيـــر موقـــع بديـــل ودائم يضمن استمرار الخدمة وتلبية احتياجات المنطقـــة الحالية والمستقبلية.

وأكـــدت أن المشـــروع يســـتهدف الحد من الازدحام والوقوف العشـــوائي، ومنع إعاقـــة الطـــرق والمداخـــل، وتســـهيل وصـــول المصلين والزوار إلى المسجد والمحال التجارية والمنشآت الخدمية، فضلاً عن تعزيز سلامة المشاة ومســـتخدمي الطريق ودعم الحركة التجارية بالمنطقة.

ولفتـــت إلى أن موافقـــة المجلـــس تتضمـــن رفـــع التوصيـــة إلى وزير شـــؤون البلديات والزراعة، والتنسيق مع الجهات المختصة لدراسة إجراءات الاستملاك وإمكانية تخصيـــص العقـــار للمواقف العامة، واســـتكمال الدراسات الفنيـــة والتخطيطية اللازمة، بما يراعي حجم الطلب الحالي والاحتياجـــات المســـتقبلية للمنطقة.



«التنمية السياسية» يشـــارك في أسبوع الشجرة

شارك معهد البحرين للتنميـــة السياســـية فـــي فعاليات «أســـبوع الشجرة»، دعمًا لمبادرات خطـــة العمـــل الوطنية لتحقيق الحياد الكربوني التـــي أعلنهـــا حضـــرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم.

وقامـــت الأســـتاذة إيمـــان فيصـــل جناحي، المدير التنفيذي للمعهد، بمشـــاركة عـــدد مـــن المســـؤولين بالمعهـــد، بزراعة عدد من الأشـــجار في حديقة المعهد، ضمن «أســـبوع الشـــجرة»، الـــذي تفضـــل بإطلاقه صاحـــب الســـمو الملكي الأمير ســـلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الـــوزراء، تأكيدًا لأهمية التشـــجير وزيادة المســـاحات الخضـــراء والمحافظـــة على الموارد الطبيعية.

وتأتي هذه المشاركة في إطار حـــرص المعهد على الإسهام في المبادرات الوطنيـــة التي ترســـخ المســـؤولية المشـــتركة تجـــاه البيئة، وتشـــجع علـــى تبني الممارســـات المســـتدامة، بمـــا يدعم جهـــود مملكـــة البحرين في تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة. كما تعكس المبادرة اهتمـــام المعهد بتحويل الوعي البيئي إلى ممارســـة عملية، وتعزيز التعاون بيـــن الموظفين لتوفيـــر بيئـــة عمل أكثر اخضرارًا، بما ينسجم مع توجهات المعهد في تنمية المســـؤولية المجتمعية وترســـيخ قيم المواطنة وصون الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة.



الغرفـــة: تمويـــل تطويـــر ســـوق المنامـــة مســـؤولية الجهـــات التنفيذيـــة

كتبت: ياسمين العقيدات

أكدت غرفة تجارة وصناعة البحرين أن تمويل مشاريع تطوير سوق المنامة يقع ضمن مسؤولية الجهات التنفيذية، وليس من اختصاص الغرفة أو التزاماتها المالية، مشيرة إلى أن الجمعية العمومية رفضت اتفاقاً سابقاً يقضي بمساهمة كل من الغرفة والسلطة التنفيذية بمبلغ 3 ملايين دينار بحريني لتطوير السوق.

وأوضحت الغرفـــة، في ردها علـــى الاقتراح برغبة بشأن تعديل أوضاع المواطنين المتضررين في ســـوق المنامة وتعويضهم، أن السوق يحظى باهتمام خاص لديها، لافتة إلى تشكيل لجنة مختصة في عام 2017 لمباشرة أعمال تطويره، تابعت عدداً من المشـــاريع التطويرية، من بينها تطوير منطقة باب البحرين والمرافق المحاذية لها.

وأضافت أنه جرى تشكيل لجنة مشتركة بينها وبين الجهات التنفيذية في الحكومة لتعزيز التعاون والتنسيق بشأن تطوير السوق، وأسفرت جهودها عن التوصـــل إلى اتفاق بين مجلـــس إدارة الغرفة والسلطة التنفيذية يقضي بمساهمة كل طرف بمبلغ 3 ملايين دينار بحريني لتمويل مشاريع التطوير، إلا أن الجمعية العموميـــة للغرفة رفضت الاتفاق، انطلاقاً من قناعتها بأن تمويل هذه المشاريع يندرج ضمن مسؤوليات الجهات التنفيذية.

وشـــددت الغرفة على أهمية الالتزام بالمعايير ذاتها التي اعتُمدت في تطوير ســـوق المحرق عند تنفيذ مشـــاريع تطوير ســـوق المنامة، إلى جانب ضرورة إصدار تشـــريعات تسهم في حماية التجار ومرتادي السوق، وتضمن توفير بيئة تجارية آمنة ومستقرة.

ومن جهتها، أكـــدت وزارة شـــؤون البلديات والزراعة موافقتهـــا على فكرة الاقتـــراح برغبة، موصيـــة بالتركيز على اســـتيفاء جميع متطلبات الأمن والسلامة في المحال التجارية والسوق بوجه عام، ولا ســـيما تطبيق معايير واشتراطات الدفاع المدني والجهات ذات الصلة.

وأشـــارت الوزارة إلى أهمية توفير نقاط المياه وطفايات الحريق، وتحديد نقاط التجمع والممرات الآمنة، وحث أصحاب المحال التجارية على التأمين ضد مخاطـــر الحريق بما يضمـــن تعويضهم عن الخسائر المحتملة، فضلاً عن تنظيم دورات تدريبية وتوعوية لتعزيز إجراءات الوقاية والسلامة.

ومن جانبها، أوضحت وزارة التنمية الاجتماعية أنها تشـــرف على مجموعة من برامج الدعم المالي التـــي تقدمها مملكـــة البحريـــن للمواطنين وفق شـــروط ومعايير محددة، تهدف إلى توجيه الدعم إلى مســـتحقيه، ومن بينهـــا التعويض عن حريق المســـاكن، الذي يُصرف للأســـر من ذوي الدخل المحدود.

وبينت الـــوزارة أن بإمـــكان المواطنين الذين تنطبق عليهم شـــروط ومعايير الاستحقاق التقدم بطلباتهـــم عبر الآليـــات المعتمـــدة، حيث تُدرس الطلبات بدقة وشفافية، وفي حال ثبوت الاستحقاق يُتخذ الإجراء اللازم لصرف الدعم المقرر.

المواصـــلات: تفعيـــل نمـــوذج الطيـــران الاقتصـــادي بالتعاقد مع شـــركات متخصصة

أكدت وزارة المواصلات والاتصالات أن المقترح النيابي برغبة بشـــأن قيام الحكومة بإنشاء شـــركة طيران اقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص يندرج ضمن مبادرات الوزارة وأولوياتهـــا الرامية إلى دعم التنمية الاقتصاديـــة وتعزيز القطاع الســـياحي في المملكة.

وأوضحت الـــوزارة أنها اتخذت خطوات عملية لتفعيـــل نموذج الطيـــران منخفض الكلفة، في إطـــار مبادرات تنشـــيط حركة المسافرين واســـتقطاب وجهات جديدة إلى مطار البحرين الدولي، وذلك من خلال التعاقد مع كبرى شركات الطيران الاقتصادي، ومنها شـــركة «إير آســـيا»، وبالتعاون مع الناقلة الوطنيـــة طيران الخليج، لتشـــغيل رحلات جويـــة من وإلى مملكة البحرين، بما يســـهم في توفير خيارات ســـفر متنوعة ومنخفضة التكلفة للمواطنين والمقيمين.

وأكدت الوزارة التزامها بتنفيذ التوجهات الحكوميـــة المتعلقة بمبادرات الاســـتثمار والتنميـــة الســـياحية والتجارية، من خلال التنســـيق والتعاون مع وزارة الســـياحة والجهات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، إلى جانب الشراكة مع شركة مطار البحرين والقطاع الخـــاص، بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة.